لكن الشاطبى ـ فيما يقول الأستاذ أمين له رأى آخر . يقول إن هذه الشريعة المباركة أمية لأن أهلها كذلك . . . قال إن العرب كان لها اعتناء بعلوم ذكرها الناس ، وكان لعقلائهم اعتناء بمكارم الأخلاق . فصححت الشريعة منها ماهو صحيح وزادت عليه ، وأبطلت ماهو باطل . وبينت منافع ماينفع من ذلك ، ومضار مايضر منه . وذكر من ذلك علم النجوم ، وعلم الأنواء ، وأوقات نزول المطر ، وإنشاء السحاب ، وهبوب الرياح المثيرة لها ، ومنها علم التاريخ وأخبار الأمم الماضية ، ومنها الطب وفنون البلاغة . هذا من العلوم الصحيحة ، وذكر من الباطل علم العيافة والزجر ، والكهانة وخط الرمل ، والضرب بالحصى والطيرة ، وقد أبطلتها الشريعة . . . وهو يبين فى كل ذلك أن الشريعة فى تصحيح ما صححت ، وإبطال ما أبطلت قد عرضت من ذلك ماتعرفه العرب ، ولم تخرج عما ألفوه . . . إلى أن يقول : إن كثيرا من الناس تجاوزوا فى الدعوى على القرآن الحد ، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين من علوم الطبيعيات ، والتعاليم والمنطق ، وعلم الحروف ، وجميع مانظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها . ويعرض الشاطبى لحجج المتوسعين من قول الله تعالى : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء » ، وقوله تعالى : « مافرطنا فى الكتاب من شىء » ونحو ذلك .

هذه الآيات المراد بها عند المفسرين مايتعلق بحال التكليف أو التعبد أو المراد بالكتاب ما فى اللوح المحفوظ ، ولم يذكروا فيها مايقتضى تضمنه لجميع العلوم النقلية والعقلية . وذكر الشاطبى أن بعض الناس يتعللون بفواتح السور ، وهى مما لم يعهد عند العرب ، لكن الشاطبى لايوافق على ذلك . ولم يدعه أحد من المتقدمين . وقد تكون الفواتح من المتشابه الذى لايعلم تأويله إلا الله .

ويمضى الشاطبى فينكر مايتعلل به بعض المفسرين من روايات عن على بن أبى طالب وغيره . « وليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لايقتضيه ، كما أنه لايصح أن ينكر منه مايقتضيه . ويجب الاقتصار فى الاستعانة على فهمه على كل مايضاف الى العرب خاصة ، فبه يوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية ، فمن طلبه بغير ماهو أداة له ضل عن فهمه ، وتقول على الله ورسوله فيه . وتلك هى الخلاصة الشاملة لما أكمله الشاطبى بيانا فى غير موضع من الموافقات بعدما عرض لأصله الجامع .

هذه الاختلافات فى تقدير مايحتمله النص جديرة بالتأمل . ومن المحقق أن الأستاذ الخولى تأثر بموقف الشاطبى ، وأخذ يدعمه . كان الأستاذ أمين مدفوعا إلى رعاية